بيان الاطراف العربية المشاركة في المحادثات الثنائية

ثوابت الموقف العربي

بدعوة من وزير خارجية سوريا، عقد وزراء خارجية الاردن وفلسطين ولبنان وسوريا ـ الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات الثنائية لعملية السلام ـ وبمشاركة وزير خارجية مصر اجتماعاً في دمشق يومي ٢٤ و٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٢، وذلك في اطار سلسلة اجتماعات التنسيق والتعاون منذ بدء مؤتمر السلام في مدريد. وشارك في هذا الاجتماع رؤساء الوفود العربية الى محادثات السلام الثنائية.

استعرض المشاركون الوضع الراهن لمسيرة السلام في ضوء التغيير الذي أسفرت عنه الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة، ونتائج جولة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على المنطقة في خلال الاسبوع الماضي، وما صدر من تصريحات سياسية عن الحكومة الاسرائيلية الجديدة حول موقفها من عملية السلام.

ولاحظ الوزراء ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة لم تعرب، حتى الآن، على الرغم من التغيير النسبي للهجة والاسلوب، عن التزامها بالمبادىء الأساسية لاقرار السلام الشامل والعادل والدائم في المنطقة، عبر التنفيذ الكامل لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ اعادة جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس مقابل السلام؛ ولا عن التزامها بالانسحاب من كامل الاراضي اللبنانية المحتلة تنفيذاً لقرار مجلس الامن الرقم ٤٢٥.

وأكد الوزراء مجدداً، الأسس والعناصر التالية التي تستند اليها عملية السلام:

اولاً: الالتزام بهدف السلام الشامل في المنطقة وتنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ بكامل عناصرهما على جميع الجبهات الفلسطينية والسورية والاردنية، وعلى أساس مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي اللبنانية المحتلة والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٢٥ دون قيد أو شرط.

ثانياً: احترام ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وتأكيده على الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية في المسار الفلسطيني بما يضمن تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ بالنسبة للاراضي الفلسطينية المحتلة، والسعي لازالة العقبات التي تعطل استكمال التمثيل الفلسطيني ليشمل سكان القدس والشتات ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل رسمي في عملية السلام.

ثالثاً: عدم شرعية وبطلان جميع أشكال الاقتسام الاسرائيلي لأي جزء من الاراضي العربية المحتلة للضفة الفلسطينية بما في ذلك القدس وقطاع غزة والجولان، ورفض محاولات اضفاء الشرعية على أي نوع من المستوطنات بأية ذريعة كانت باعتبارها تشكّل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة ولقرارات مجلس الامن ومبادىء القانون الدولي.

رابعاً: شمولية الحل على جميع الجبهات وفي جميع المسارات وفقاً لما نصّت عليه مبادرة السلام وتعهّد به راعيا المؤتمر ورفض أي محاولة للتجزئة والاستفراد.

خامساً: وضع حدّ لممارسات اسرائيل القمعية في الاراضي العربية المحتلة ولاعتداءاتها المتكررة على الاراضي والقرى اللبنانية والتي تشكّل خرقاً وانتهاكاً خطيرين لميثاق الامم المتحدة ومبادىء القانون الدولي والانساني وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي أقرّ مجلس الامن انطباقها على جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة.

سادساً: حق جميع الاطراف المتساوي والمتبادل في الامن وعدم جواز تحقيق أمن طرف على حساب أي من الاطراف الاخرى أو بما يمسّ سيادتها أو وحدة أراضيها.

سابعاً: أهمية متابعة راعيي المؤتمر